www.kassioun.org

عدد خاص

الاثنين 09 حزيران 2025

حزب الإرادة الشعبية

قاسيون

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

أسبوعية - 12 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3321775» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

عقود الـBOO في سورية... هل سمعتم بـ«تأجير المطر»؟ [08]

الافتتاحية

السلطة مظنّة فساد

استعرضت «قاسيون» في افتتاحيتها الماضية، وبشكل مكثف، تصورها عن «كيف ننتصر في الحرب على الفقر؟»، واضعةً 6 نقاط برنامجية، لا يمكن القفز فوقها، في حال توفرت الإرادة الحقيقية لإنهاء الفقر في سورية. وهنا، نعالج جانباً جوهرياً في «الحرب على الفقر»، هو «الحرب على الفساد».

من التجربة المرة مع النظام السابق، يمكن استخلاص الأفكار التالية:

أولاً: ارتفاع الكلام الخطابي عن الحرب على الفساد والحرب على الفقر، ليس مؤشراً على أن تلك الحرب جارية بالفعل، بل ويمكن له أن يكون تغطية على تضخم الفساد والفقر وتغوّلهما.

ثانياً: محاولة تفسير الفساد كظاهرة أخلاقية أو روحية، سببها «سوء التربية» أو «الابتعاد عن الله»، هي إزاحةٌ للمسؤولية عن كاهل السلطات، وإلقاءُ لها على كاهل المجتمع.

ثالثاً: الفساد بمعناه الاقتصادي–السياسي نوعان:

فساد كبير: يقوم به عدد صغير من المتنفذين في السلطة والمجتمع، ويقتطع ما يصل إلى 80% من إجمالي واردات الفساد.

فساد صغير: يشمل عشرات ومئات الألوف من الناس، ينتجه الأول ويحفزه بشكل مباشر ليبرر وجوده، وبشكل غير مباشر عبر انخفاض الأجور بشكل هائل عن الحد الأدنى لمستوى المعيشة.

رابعاً: الفساد ينمو في الظلمة وفي الغرف المغلقة، أي بغياب رقابة الناس واشتراكهم السياسي المباشر في إدارة شؤون البلاد وشؤونهم؛ ما يعني أنه كلما انخفض مستوى الحريات السياسية ومستوى العمل السياسي في البلاد، زاد الفساد وتعملق.

خامساً: السياسات الليبرالية اقتصادياً، التي اتبعها بشار الأسد من «انفتاح» و«اقتصاد حر» و«رفع للدعم» و«تدمير لدور الدولة الاجتماعي» و«خصخصة غير معلنة لقطاع الدولة» لعبت دوراً هائلاً في تعميق الفساد وتطويره من سرقة جزء من إنتاج القطاع العام «بحجة فساده»، إلى سرقة كل إنتاجه «بحجة أنه خاسر». كما أن هذه الليبرلة ترافقت مع رفع مستوى القمع، حتى قبل 2011، لأن النموذج الليبرالي في الاقتصاد في دول العالم الثالث، قد أثبت بالتجربة الملموسة لعشرات الشعوب والدول، أن قرينه الملازم له هو ارتفاع مستوى القمع، كنتيجة طبيعية لارتفاع مستويات الفقر والبطالة والتهميش. الدروس أعلاه، والتي دفع السوريون ثمنها عذابات وفقراً وبطالة وتهميشاً، تسمح بصياغة النقاط الأساسية في برنامج حقيقي لمحاربة الفساد:

أولاً: ينبغي فتح نوافذ وأبواب السلطة لدخول أشعة الشمس المطهرة؛ وهذه الشمس ليست إلا رقابة الناس وعيونهم المفتوحة، عبر مشاركتهم السياسية الفاعلة في كل مستويات الحكم؛ ما يتطلب منطقاً جديداً مختلفاً في إدارة البلاد، منطق مختلف عن معزوفة «القيادة الحكيمة» التي تعرف كل شيء وتطبخ الاتفاقات والبرامج والهياكل وحدها، وبالسر، بينما ينتظر الناس الفرج!

ثانياً: الباب الأساسي للمشاركة الفعلية في الظرف الملموس، هو مؤتمر وطني عام شامل، ينتج حكومة وحدة وطنية ودستوراً دائماً يحكم فيه الشعب نفسه بنفسه، وانتخابات حرة ونزيهة يقرر فيها الشعب السوري مصيره بنفسه.

ثالثاً: بيع الأوهام المتعلقة بنموذج «الاقتصاد الحر»، وبعلاقات خارجية مع الغرب، يأتي من خلالها رجال أعمال ببدلات رسمية وبحقائب ملأى عن آخرها بالدولارات لينتشلوا السوريين من فقرهم، هي وصفة مثالية لنمو الفساد وتعمقه، وهي ذاتها التي استخدمها نظام الأسد من 2005 حتى 2011 وما بعده، وقادت إلى ما نعرفه جميعاً.

إن حرباً حقيقية على الفساد وعلى الفقر، تبدأ بالتعامل مع السلطة، أي سلطة، على أنها مظنّة فساد، وأن من يقوّم عملها هم أصحاب المصلحة في القضاء على الفقر وعلى الفساد، أي الفقراء أنفسهم... أي 90% من السوريين في حالتنا، وعبر مشاركة سياسية فاعلة يصونها دستور دائم وتعبر عن نفسها بانتخابات حرة ونزيهة، في ظل دولة ذات دور اجتماعي حقيقي في التعليم والصحة والإسكان وفي القطاعات السيادية المختلفة.

شؤون عمالية

العمال محتارون بين الأسعار والأجور

02

ملف «سورية 2025»

من العصر الحجري إلى عصر العناصر الأرضية النادرة...

04

شؤون محلية

منحة عيد الأضحى... مبادرة عاجزة عن ملامسة عمق الأزمة

10

شؤون عربية ودولية

الردّ الروسي «النووي» على أوكرانيا والغربيين

11

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

العمال محتارون بين الأسعار والأجور

يتعرض العمال الموسميون إلى هزات عنيفة عند نهاية كل موسم إنتاجي، وما نقصده بالعمال الموسميين: العمال في القطاع الخاص الذين يعملون في الإنتاج لموسم واحد شتوي أو صيفي في المشاغل الحرفية، المنتشرة في الأقبية في أحزمة الفقر التي تحيط بالعاصمة وما أكثرها! وأماكن أخرى لا ترى الضوء ولا يمر بها الهواء، وبعدها يذهبون إلى منازلهم بانتظار موسم جديد. وهؤلاء العمال مجردون من كل الحقوق سواء بزيادة الأجور أو حقوقهم في أن يكونوا منتسبين للتأمينات الاجتماعية، وكذلك المظلة النقابية التي لا تظلهم بظلها فهم غير منظورين بالنسبة لها.

الآن يبدأ موسم جديد مع انقضاء موسم الشتاء، بدأ العمال الموسميون بالعمل منذ فترة من أجل إنتاج ما يحتاجه فصل الصيف، من ألبسة وغيرها، وتعود مع عودتهم إلى العمل دورة المعاناة مرة أخرى، معاناتهم في أجورهم التي لا تسد الرمق، خاصة مع موجات ارتفاع الأسعار التي اجتاحت البلاد والعباد، حيث التسعير يكون على أساس ارتفاع أو هبوط سعر الدولار بالنسبة لليرة السورية.

في أحد معامل الألبسة في المنطقة الصناعية حدثني عامل يعمل في هذا المعمل، وهو عامل موسمي كما صنفناهم سابقاً، أي يتقاضى أجره الشهري أو في أحسن الأحوال يعمل على القطعة الواحدة المتفق عليها مع رب العمل، ولكن ما أدراكم ما هو هذا الراتب الذي يعمل به قرابة الـ 12 ساعة يومياً وما هي أجرة القطعة التي ينتجها العامل.

حدثني هذا العامل الذي يقطن في منزل بالإجار ولديه عائله مكونة من أربعة أفراد، بأن العمال في المعمل قد طالبوا رب العمل بزيادة أجورهم باعتبار موجات الغلاء المتتالية قد أزهقت أجورهم وجعلتها هباءً منثوراً، ومطلبهم بزيادة الأجور مطلب حق، ولكن هذا الحق يحتاج إلى من يحميه ويدافع عنه والعمال بهذه المواقع لا حول لهم ولا قوة، وفق مبدأ العقد شريعة المتعاقدين الذي جاء في قانون العمل رقم 17.

كان رد رب العمل كالصاعقة على العمال المطالبين بزيادة أجورهم حيث قال لهم زادت أسعار المازوت، وهذا زاد تكاليف الإنتاج والكهرباء اللازمة لتشغيل الآلات مكلفة أيضاً بسبب شراء المازوت من السوق وهو غير مدعوم بالنسبة لنا، وزادت أسعار الخيوط المستعملة في نسيج التريكو، والضرائب مرتفعة... كل هذه المبررات التي هي واقعية ولكنها في النهاية تأتي كداعم لرب العمل في عدم زيادة الأجور للعمال، ولكن العمال المكتوين من أجورهم التي لا تسد الرمق والمكتوين بارتفاعات الأسعار ردوا عليه بكلام فيه حق وفيه منطق بأن «التكاليف التي ذكرتها تحملها على أسعار المنتج، وأنت تصدر إنتاجك إلى الخارج، ولم يتأثر ربحك بكل تلك التكاليف بينما معيشتنا تتأثر بشكل كبير، ولم نعد نحتمل ما وصلنا إليه من وضع لا يسرّ العدو فكيف بالصديق»، فكان الجواب صاعقاً أيضاً حيث قال: «الباب بيفوت جمل، واللي ما عجبته الأجرة الله معه في غيركم كتير بدهم يشتغلوا».

هذا هو حال عشرات الآلاف من العمال المسلوبة حقوقهم بفعل قوانين السوق الجائرة، وبفعل عدم تنظيم قواهم التي هي السبيل الوحيد لانتزاع حقوقهم، بما فيها أجور عادلة تؤمن لهم حياة كريمة.

مشاكل العمال بين التهميش وتحديات العيش الكريم

في ظل الأزمات المتلاحقة التي عصفت بسوريا خلال السنوات الماضية باتت شريحة العمال من أكثر الفئات تضرراً من التدهور الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه البلاد، فقد أدى النزاع المستمر وتراجع الإنتاج وارتفاع معدلات التضخم إلى انهيار قيمة الأجور وغياب الحد الأدنى من الحقوق والضمانات. ليجد العامل السوري نفسه محاصراً بين الحاجة إلى تأمين لقمة العيش وتراجع القدرة على العيش الكريم.

■ ميلاد شوقي

وفي ظل اتساع القطاع غير المنظم وانخفاض فرص العمل اللائق وضعف تطبيق القوانين العمالية، تفاقمت معاناة العمال لتتحول إلى أزمة حقيقية تهدد الأمن الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي. يناقش هذا المقال أبرز المشكلات التي تواجه العمال في سوريا اليوم من حيث الظروف المعيشية وغياب الضمانات وتراجع الأجور ويطرح مجموعة من المقترحات التي قد تساهم في تحسين أوضاعهم ودعم حقوقهم في ظل الظروف الراهنة.

أولاً: تدني مستوى الأجور وارتفاع تكاليف المعيشة

من أبرز المشكلات التي يعاني منها العمال في سوريا هي الفجوة الكبيرة بين الأجور وأسعار المواد الأساسية، فقد أصبح الراتب الشهري للعامل لا يكفي سوى لأيام معدودة في ظل تضخم مستمر ومتسارع، وارتفاع أسعار المواد الغذائية وأجور النقل والإيجارات. وفي كثير من الحالات يضطر العامل إلى العمل في أكثر من وظيفة أو اللجوء إلى أعمال غير مستقرة لتأمين الحد الأدنى من متطلبات واحتياجات الأسرة، مما يخلق حالة من الإرهاق الجسدي والنفسي الدائم.

ثانياً: ضعف تطبيق القوانين والضمانات العمالية

رغم وجود قوانين سورية تنظم علاقة العمل وتحدد حقوق العمال إلا أن التطبيق العملي لتلك القوانين يعاني من خلل كبير، خاصة في ظل غياب الرقابة وضعف دور النقابات العمالية، وغالبية العمال في القطاع الخاص يعملون دون عقود رسمية مما يحرمهم من الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي ويجعلهم عرضة للاستغلال والفصل التعسفي دون أي حماية قانونية.

ثالثاً: توسع القطاع غير المنظم

أدى تراجع الاقتصاد الرسمي وتدمير العديد من المنشآت الصناعية إلى لجوء نسبة كبيرة من العمال إلى العمل في القطاع غير المنظم، وهو قطاع لا يخضع لأي رقابة قانونية أو تنظيم مؤسساتي. في هذا القطاع تنتشر ظواهر كالتشغيل دون الحد الأدنى من الأجور وساعات عمل طويلة دون تعويض وانعدام السلامة المهنية مما يفاقم من هشاشة أوضاع العمال.

رابعاً: هجرة الكفاءات واليد العاملة

تدفع الظروف المعيشية الصعبة وانعدام الأفق الاقتصادي آلاف العمال إلى البحث عن فرص عمل خارج البلاد، وتؤدي هذه الهجرة إلى فقدان سوريا لشريحة واسعة من الأيدي العاملة وخاصة من أصحاب المهارات والخبرات، مما يشكل خسارة كبيرة على المدى الطويل في جهود إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية.

خامساً: المرأة العاملة في سوريا

تواجه النساء العاملات تحديات مضاعفة تتمثل في التمييز في فرص العمل والأجور وصعوبة التوفيق بين متطلبات العمل والأسرة، بالإضافة إلى تعرض الكثير منهن لسوء المعاملة أو الاستغلال، خاصة في القطاع الخاص وغير المنظم. ومع أن الأزمة دفعت كثيراً من النساء إلى سوق العمل للمساهمة في إعالة أسرهن إلا أن بيئة العمل ما زالت بعيدة عن توفير الحد الأدنى من الحماية والانصاف لهن.

سادساً: الحلول المقترحة لتحسين أوضاع العمال

لتحقيق تحسن ملموس في واقع العمال لا بد من تبني حزمة متكاملة من الإجراءات أبرزها:

تفعيل القوانين العمالية ومراقبة تطبيقها في جميع قطاعات العمل، ورفع الحد الأدنى للأجور بما يتناسب مع تكاليف المعيشة الحقيقية، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتوفير فرص عمل جديدة، وإعادة تنظيم سوق العمل بما يضمن انتقال العامل من القطاع غير المنظم إلى المنظم، وتمكين النقابات العمالية ومنحها صلاحيات حقيقية للدفاع عن حقوق العمال، ودعم المرأة العاملة عبر برامج تدريب وحماية خاصة تراعي خصوصية وضعها الاجتماعي والاقتصادي.

أخيراً

يمثل العامل السوري اليوم عموداً فقرياً في إعادة الإعمار لكنه يعيش في ظروف قاسية تهدد استقراره وكرامته. ومن هنا فإن معالجة مشاكله ليست واجباً أخلاقياً واجتماعياً فقط، بل ضرورة اقتصادية لضمان مستقبل أكثر عدالة واستقراراً لسوريا، وإصلاح أوضاع العمال هو خطوة أساسية نحو بناء مجتمع متماسك واقتصاد منتج قادر على التعافي والنهوض من جديد.

اقتصاد الظلّ وعماله «يتامى الأبوين»

إذا تأمّلنا محيطنا الاجتماعي بشكلٍ عام والعمالي بشكل خاص، نستطيع إحصاء نسبة العمال الذين يعتبرون خارج دائرة الضوء بالمعنى القانوني والنقابي، أي أنهم ليسوا ضمن بيانات العاملين بشكل رسمي، فلا عقود عمل تربطهم بأعمالهم ولا تأمينات اجتماعية تحميهم ولا نقابات تنظّمهم. وتشير الدراسات والأرقام التقديرية إلى أن 65% من الاقتصاد الوطني يُصنَّف ضمن اقتصاد الظلّ، وبالتالي فإنّ النسبة ذاتها على أقل تقدير تنطبق على الطبقة العاملة التي تعمل به، وتُسمَّى هذه الفئة الواسعة بعمال القطاع الخاص غير المنظَّم.

تعتبر الشريحة العاملة في الظلّ هي الشريحة الأوسع ضمن الطبقة العاملة، وتتوزّع هذه العمالة في غالبية القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية. ويمكن استثناء القطاع المصرفي الخاص وقطاع الاتصالات الخاص، بالإضافة إلى مجموعة من الشركات الكبرى التي تُصرّح عن العاملين لديها بشكل كامل، فتكتب لهم العقود وتسجّلهم في التأمينات الاجتماعية، لكنها تحجم في كثير من الأحيان عن إدراجهم ضمن النقابات، لما يترتب عليها من مخاطر افتراضية رسخت في وعي أصحاب الأعمال فأضرّوا أنفسهم وأضرّوا عمّالهم. ويوجد من يلزم نفسه بالتصريح النسبي، فيصرّح عن البعض ويبقي الآخرين في الظلّ، أمّا البقية المتبقيّة فإنها تلجأ لإخفاء حجم العمالة لديها وتقدم أوراقاً وأرقاماً مخالفة للواقع تهرّباً من الالتزامات القانونية والمالية والضريبية، فتخرج هذه الأعداد من الإحصاء الرسمي، وبالتالي يصبح من الصعب فهم واقع الطبقة العاملة وتحديد نسب البطالة أو العمالة الموسميّة وحجم عمّال القطّاع غير المنظَّم.

خارج مظلّة الأمان والتأمينات

تزداد هذه الظاهرة توسُعاً كلّما تضاءل حجم الأعمال والشركات. ففي الشركات المتوسطة والصغيرة والأقل صغراً نادراً ما تجد من يخضع عمله للضوء، سواء مالياً أو ضريبياً، وبالتالي عمّالياً. فآلاف المؤسَّسات والشركات المسجَّلة والتي تمتلك سجلًّا تجارياً وإقرارات أو سجلّات صناعية وناشطة في الأسواق لن تجد على بياناتها الرسمية أكثر من عاملَين أو ثلاثة، إلا في حال السجل الصناعي فسيرتفع العدد إلى خمسة عمال، وعلى الأغلب هُم صاحب العمل وبعض أقاربه. فلا شيء يلزم أرباب العمل بتسجيل عمالهم أو الالتزام بعقود عمل وفق القانون رقم 17، بل تراهم يسجلون الحدّ المطلوب من العمّال والكافي لاستخراج سجلّاتهم ورخصهم وحتى هذا الشرط قد تم إلغاؤه مؤخراً ولم يعد ضمن الثبوتيات اللازمة للترخيص التجاري. وإذا اضطرّوا للعقود، فستجد مع كلّ عقد طلبَ استقالة على بياض يؤرَّخ حين يحتاجُ صاحبُ العمل إلى ذلك. وصدق من سماهم «عمّالاً يتامى الأبوين»؛ الحكومة والنقابات.

الحلول النقابية يجب أن تسبق الحكومية

إنّ وجود ملايين العمّال في اقتصاد الظلّ يجعلهم عرضة لكل أنواع الاستغلال، ويحرمهم من أدنى حقوقهم، سواء من حيث الأطر الناظمة لصيغة التعاقد مروراً بالتأمين الصحي على أنفسهم وعائلاتهم وسنين شيخوختهم، ويعزلهم بشكل كامل عن النقابات، وبالتالي عن حقهم بالدفاع عن وضعهم الطبقي. ولسنا نأمل في ظل ما نلمسه من منهج اقتصادي حكومي أنْ تحلّ الحكومة موضوع اقتصاد الظل وتخفّض نسبته إلى الحدود الدنيا، ولسنا بوارد الاعتماد عليها والانتظار لتأمين الحماية لعمال القطاع غير المنظم. بل لا بدّ أنْ يأخذ التنظيمُ النقابي زمامَ المبادرة ويمارس دورَه المناط به، ويعمل على وضع برنامج شامل لتنظيم هؤلاء العمّال ضمن نقاباته كمرحلة أولى تضمن له لاحقاً فرض تغييرات تشريعية وقانونية تصبّ في صالح الاقتصاد الوطني والطبقة العاملة.

الطبقة العاملة

تركيا: رئيس بلدية إزمير يجمع النفايات بنفسه بسبب إضراب العمال

أضرب عمال النظافة في ولاية إزمير التركية عن العمل احتجاجاً على تدني رواتبهم، مما تسبب في شلل خدمات النظافة بالمدينة. وفي خطوة غير مسبوقة، نزل رئيس البلدية، جميل توغاي، إلى الشوارع وجمع النفايات بنفسه مرتدياً زي عمال النظافة. وجاء الإضراب بعد رفض البلدية مطالب النقابة برفع الحد الأدنى للأجور إلى 82 ألف ليرة تركية شهرياً.

العراق: إضراب العاملين في مستشفى شار بسبب تأخر الرواتب

تظاهر العاملون في مستشفى شار بالسليمانية وأعلنوا الإضراب عن العمل بسبب تأخر صرف رواتب شهر أيار «2025». كما تجمع أطباء مقيمون وخريجون في أربيل للمطالبة بالتوظيف. وأكد عضو اللجنة المالية أن أنباء إرسال رواتب موظفي كردستان كقرض غير مؤكدة، متوقعاً صدور قرار من المحكمة الاتحادية بصرف الرواتب قبل العيد.

مصر: احتجاجات عمال «سيراميكا إينوفا» لتأخر الرواتب

نظم عمال شركة «سيراميكا إينوفا» وقفة احتجاجية في الفيوم بسبب تأخر صرف رواتبهم قبل عيد الأضحى. وكان صندوق الطوارئ التابع لوزارة العمل قد تحمل ثلث الأجور «4 ملايين جنيه شهرياً»، بينما تعجز الشركة عن سداد الـ8 ملايين المتبقية بسبب الديون المتراكمة. وتبلغ مساهمة الصندوق ما بين 1500 إلى 2000 جنيه لكل عامل.

الأرجنتين: احتجاجات عمال الصحة على تدني الأجور

احتج عمال القطاع الصحي في الأرجنتين احتجاجاً على تدني الرواتب وسوء ظروف العمل، وسط تحقيق حول مزاعم فساد في مستشفى علاج السرطان. ووعد وزير الصحة بزيادة رواتب بعض الأطباء من 580 إلى 950 يورو، لكن الزيادة لن تشمل معظم الموظفين. وأدت الأزمة إلى استقالة 200 موظف، بينما حذرت النقابات من تفاقم الفوضى بسبب سياسات التقشف.

من العصر الحجري إلى عصر العناصر النادرة...

مع إطلاق الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حربه التجارية الجمركية خلال الأيام العشرة الأولى من شهر نيسان الماضي، عبر فرض رسوم جمركية مرتفعة على كل دول العالم تقريباً، برز الصراع التجاري مع الصين على وجه الخصوص بوصفه الصراع الأساسي المستهدف من وراء هذه الحرب.

■ مركز دراسات قاسيون

لم يقتصر الأمر على تصعيد متبادل بفرض الرسوم التجارية «حيث اتبعت الصين ما أسمته سياسة المرآة، أي الرد بالمثل، وتبعها تعنت أمريكي إضافي أوصل النسب الجمركية المتبادلة إلى رقم فلكي هو 145%»، ولكن فوق ذلك، أخرجت الصين من جعبتها سلاحاً مرعباً اسمه «العناصر الأرضية النادرة»، عبر فرضها قيوداً على تصدير سبعة عناصر نادرة إلى الولايات المتحدة، إضافة إلى مغناطيسات نادرة.

منذ تلك اللحظة، أي ابتداءً من يوم 4 نيسان 2025، انشغل العالم بأسره في الحديث عن العناصر الأرضية النادرة ومدى تأثيرها في مجمل الاقتصاد العالمي، وعن كونها سلاحاً مرعباً بيد الصين لم يكن مشهراً في السابق، ولم تشهره بشكل كامل بعد، ولكنها لوحت به لبضعة أيام فحسب، وبمجرد تلويحها به بدأ التراجع الأمريكي التدريجي، ابتداءً بمحادثات جنيف بين الطرفين يومي 11–12 أيار والتي تم بموجبها تخفيض الرسوم الأمريكية على البضائع الصينية لمدة 90 يوماً من 145% إلى 30%، والرسوم الصينية على البضائع الأمريكية من 145% إلى 10%، وليس انتهاءً بالاتصال الأخير الذي جاء بمبادرة من ترامب مع شي جينغ بينغ يوم 5 حزيران، ودام 90 دقيقة حول الموضوع نفسه.

في هذه المادة، سنحاول تفسير الأهمية الهائلة لموضوع العناصر النادرة، وتأثيراته على مجمل الصراع العالمي، وعلى دور الصين والولايات المتحدة ضمنه، بل وأيضاً دور كندا وغرينلاند المفترض...

وسيكون مخطط المادة بالشكل التالي:

أولاً: ما هي العناصر الأرضية النادرة؟

ثانياً: ما هي الصناعات التي تدخل فيها هذه العناصر؟

ثالثاً: ما هو توزيع الاحتياطي، التعدين، التكرير النهائي، حول العالم؟

رابعاً: ماذا لو استخدمت الصين سلاحها المرعب؟

خامساً: كندا وغرينلاند والقطب الشمالي والانكفاء الأمريكي؟

سادساً: الميزات المطلقة– هامش سوري!

* * *

أولاً: ما هي العناصر النادرة؟

العناصر النادرة، وتسمى أيضاً المعادن النادرة، و«العناصر الأرضية النادرة Rare Elements Earth»، هي 17 عنصراً طبيعياً موجودة ضمن الجدول الدوري المعروف لمانداليف، وتمتاز بأنها توجد بكميات ضئيلة نسبياً مقارنة بالعناصر الأخرى. ولكن «ندرتها» لا تعني بالضبط أن من الصعب العثور عليها على العموم، فهي موجودة في طبقات القشرة الأرضية السطحية في كل دول العالم تقريباً. الندرة تعني بالضبط أنها نادراً ما توجد بكميات كافية ضمن مساحة محددة، بحيث يكون استخراجها أمراً مجدياً بالمعنى الاقتصادي.

في الصورة التالية، تظهر رموز العناصر النادرة بلونٍ مميز ضمن جدول مانداليف للعناصر الطبيعية

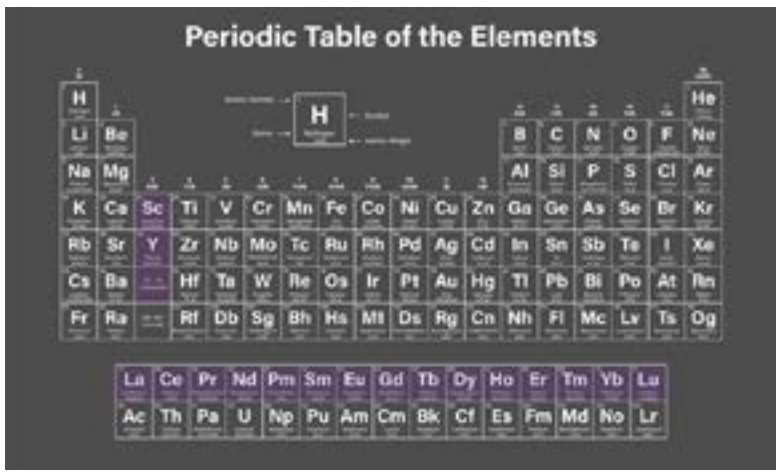

يبين الجدول التالي العناصر النادرة بالترتيب من الأكثر ندرة إلى الأقل ندرة:

الترتيب من حيث الندرة	الرمز	الاسم بالإنجليزية	الاسم العربي	الوفرة في القشرة الأرضية «جزء في المليون»
1	Pm	Promethium	البروميثيوم	0~
2	Tm	Thulium	الثوليوم	0,52
3	Lu	Lutetium	اللوتيتيوم	0,8
4	Tb	Terbium	التيربيوم	1,2
5	Ho	Holmium	الهولميوم	1,3
6	Eu	Europium	اليوروبيوم	2
7	Yb	Ytterbium	الإيتربيوم	3,2
8	Er	Erbium	الإربيوم	3,5
9	Dy	Dysprosium	الديسبروسيوم	5,2
10	Gd	Gadolinium	الجادولينيوم	6,2
11	Sm	Samarium	الساماريوم	7,05
12	Pr	Praseodymium	البراسيوديميوم	9,2
13	Sc	Scandium	السكانديوم	22
14	Y	Yttrium	الإيتريوم	33
15	La	Lanthanum	اللانثانوم	39
16	Nd	Neodymium	النيوديميوم	41,5
17	Ce	Cerium	السيريوم	66,5

هنالك تصنيف إضافي للعناصر النادرة، بين عناصر نادرة ثقيلة «9 عناصر»، وعناصر نادرة خفيفة «5 عناصر»، إضافة إلى ثلاثة عناصر خارج التصنيف بسبب خواصها الكيمائية الفريدة. ما يهمنا من هذا التصنيف هو الإشارة إلى أنه ضمن العناصر النادرة هنالك فئة هي الأكثر ندرة «الأثقل»، وهي الأعلى ثمناً والأهم من حيث استخداماتها الصناعية.

الخاصية	HREEs «الثقيلة»	LREEs «الخفيفة»
الوفرة الطبيعية	أكثر ندرة	أقل ندرة
سهولة الاستخراج	أصعب وغالباً ما تتطلب فصلاً معقداً	أسهل نسبياً
السعر	أعلى بكثير «أحياناً 5 إلى 10 أضعاف»	أقل
الاستعمالات	مغناطيسات قوية، أجهزة عسكرية دقيقة، أشباه الموصلات	مغناطيسات، مصابيح LED، محفزات

كعب آخيل الأمريكي/الغربي!

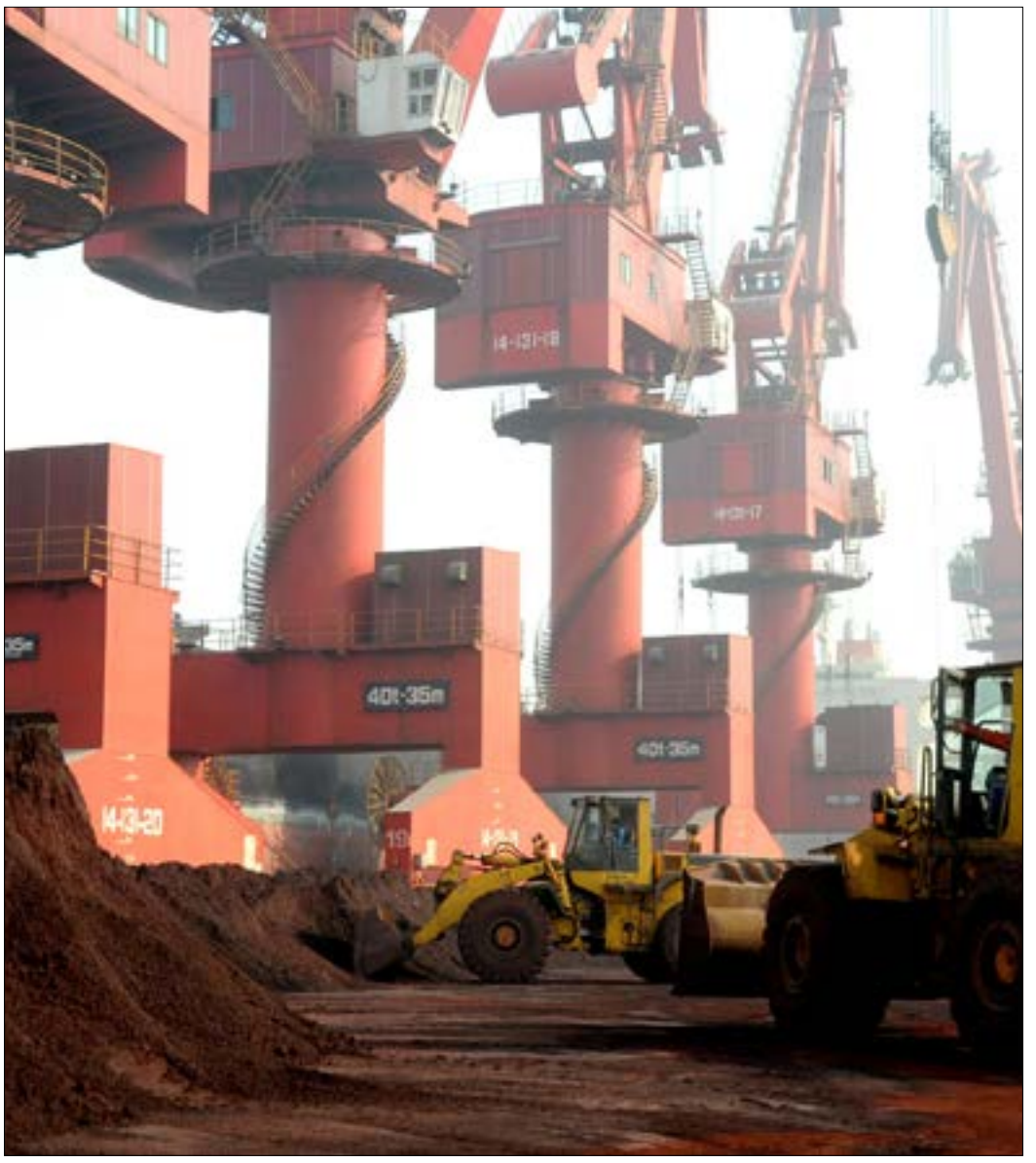

ثانياً: ما هي الصناعات التي تدخل فيها العناصر النادرة؟

نتيجة لخصائصها الكيميائية والفيزيائية الفريدة، فإن العناصر النادرة تلعب دوراً هائلاً في الصناعات الحديثة، وخاصة الصناعات عالية الدقة التي تعتبر الحامل الأساسي للتطور التكنولوجي، وتلعب بالتالي دور حلقة أساسية في وسائل الإنتاج بمعناها المعاصر.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، يمكننا أن نعدد المجالات التالية:

1- الإلكترونيات الدقيقة

تُستخدم في صناعة الهواتف الذكية، أجهزة الحواسيب المحمولة، الشاشات المسطحة، الأقراص الصلبة، السماعات، أجهزة التلفاز الحديثة، الرقائق الإلكترونية. وتعد عنصراً حاسماً لا غنى عنه في التقنيات اللازمة لتصنيع أنصاف النواقل.

2- الطاقة المتجددة

تدخل في صناعة توربينات الرياح، ومحركات السيارات الكهربائية والهجينة؛ مثلاً، يستخدم عنصرا النيوديميوم والديسبروسيوم في صنع المغانط الدائمة لمحركات السيارات الكهربائية.

3- المجال العسكري

تُستخدم في أنظمة التوجيه الصاروخي، الرادارات، الطائرات المقاتلة وخاصة الشبحية «مثل F-35»، والأسلحة دقيقة التوجيه، والغواصات، والنظارات الواقية من أشعة الليزر. وأهميتها في هذا المجال، تجعل منها عنصراً استراتيجياً للأمن القومي للدول الكبرى.

4- الصناعات الطبية

تُستخدم في أجهزة التصوير بالرنين المغناطيسي «MRI»، وفي أنظمة الليزر الجراحي، كما تدخل بعض نظائر العناصر النادرة في العلاجات الإشعاعية.

5- المجال النووي والفضاء

بعض العناصر تدخل في صناعة وقود المفاعلات النووية وفي مكونات أخرى للمفاعلات، وفي أنظمة دفع الأقمار الصناعية والمركبات الفضائية.

6- الصناعات الزجاجية والسيراميك

تستخدم العناصر النادرة في تحسين مقاومة الحرارة والصدمات في الزجاج، وخاصة في حجب الأشعة فوق البنفسجية «سيريوم Ce»، وتحسين شفافية ومتانة الزجاج المستخدم في الكاميرات والمناظير «لانثانوم La».

7- الصناعات الكيميائية

تدخل كمحفزات في تكرير النفط، إنتاج البلاستيك، الحد من انبعاثات السيارات.

8- الاستشعار البيئي والفيزياء المتقدمة

تستخدم في أجهزة استشعار الغاز، كواشف الأشعة فوق البنفسجية وتحت الحمراء، ومجسات الضغط والتسارع الدقيقة.

9- الإضاءة وأنظمة الإنذار

تستخدم في المصابيح الفلورية وفي أنظمة الإنذار في الطائرات.

10- أنظمة التخزين والطاقة

تستخدم بعض العناصر النادرة في البطاريات الهجينة، وفي خلايا الوقود الصلبة.

خلاصة أولية:

إذا كان العلماء قد سموا العصور التي مرت بها البشرية استناداً للعنصر الأكثر حسماً في النمط التكنولوجي في كل عصر، «الحجري، النحاسي، البرونزي، الحديدي»، فإنه من الممكن أن نقترح تسمية لثلاثة عصور حديثة بدءاً من الثورة الصناعية: الفولاذي/الفحمي، ثم السيليكوني «مع اختراع الترانزستور عام 1947»، والآن وبالنظر إلى ما أوردناه أعلاه، فإنه من الممكن، وباستحقاق واضح أن نسمي عصرنا الحالي بعصر العناصر الأرضية النادرة Earth Rare Age Elements.

ثالثاً: ما هو توزيع الاحتياطي، التعدين، التكرير النهائي، حول العالم؟

كي نفهم التوزع الفعلي للعناصر النادرة على المستوى العالمي، ينبغي أن نميز بين ثلاثة مستويات:

أ» **الاحتياطي الطبيعي:** أي نسب الوجود الطبيعي لهذه العناصر في مختلف دول العالم.

ب» **التعدين:** ويعبر عن نسب عمليات استخراج هذه العناصر في مختلف دول العالم. ج» **التكرير النهائي:** وهي العملية الأعقد والأصعب والتي يجري ضمنها فصل العناصر بشكل نهائي بحيث تصبح جاهزة للاستخدام في مختلف الصناعات التي أشرنا إليها سابقاً.

توزع الاحتياطي الطبيعي

يوضح الجدول التالي، والشكل التوضيحي المرافق، وبالترتيب، الدول الثمانية التي تتركز فيها النسبة الأعظم من الاحتياطيات الطبيعية المؤكدة للعناصر النادرة.

	الدولة	الاحتياطي المؤكد «مليون طن متري»	النسبة من الاحتياطي العالمي %
1	الصين	44	34
2	البرازيل	21	16,2
3	الهند	6,9	5,3
4	أستراليا	5,7	4,4
5	روسيا	3,8	2,9
6	فيتنام	3,5	2,7
7	الولايات المتحدة الأمريكية	1,9	1,5
8	غرينلاند «الدنمارك»	1,5	1,2
9	بقية العالم	41	31,8

الندرة تعني بالضبط أنها نادراً ما توجد بكميات كافية ضمن مساحة محددة بحيث يكون استخراجها أمراً مجدياً بالمعنى الاقتصادي

من الواضح تماماً أن الصين تحظى بنسبة هائلة من الاحتياطات الطبيعية المؤكدة في العالم 34%، ويساوي الاحتياطي الذي تملكه، احتياطيات الدول السبع التالية مجتمعة.

التعدين

تنحصر عملية تعدين العناصر النادرة بشكل كامل تقريباً في 10 دول حول العالم، يبينها الجدول التالي، والشكل المرافق له:

	الدولة	النسبة المئوية من تعدين العناصر النادرة عالمياً %
1	الصين	69
2	الولايات المتحدة الأمريكية	11,5
3	ميانمار	8
4	نيجيريا	3,3
5	تايلاند	3,3
6	أستراليا	3,3
7	الهند	0,7
8	روسيا	0,6
9	فيتنام	0,08
10	البرازيل	0,005

النسبة المئوية من تعدين العناصر النادرة عالمياً حسب الدولة

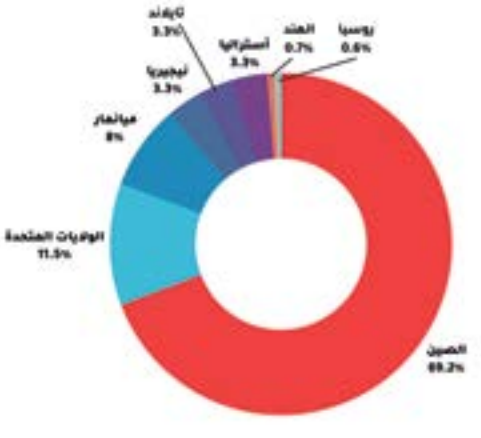

مع الانتقال من الحديث عن الاحتياط الطبيعي إلى توزع نسب التعدين، يظهر أن الدور الذي تلعبه الصين في هذا المجال، يكاد يكون دوراً احتكارياً على المستوى العالمي بنسبة 69%، تليها الولايات المتحدة بفارق كبير، بنسبة 11,5%.

ج» التكرير النهائي

يُقصد بالتكرير النهائي، العملية الأكثر تعقيداً وكلفة، والتي يتم خلالها فصل العناصر النادرة المستخرجة وتنقيتها وتجهيزها النهائي للاستخدام في مختلف مجالات الصناعة، وتعتبر هذه الخطوة حاسمة في استخدام العناصر النادرة صناعياً، وفيها يظهر الاحتكار شبه المطلق للصين.

	الدولة/المنطقة	النسبة المئوية من عمليات التكرير النهائي العالمي %
1	الصين	87
2	آسيا والمحيط الهادئ باستثناء الصين	11,1
3	أوروبا	1,6
4	أمريكا الشمالية	0,1

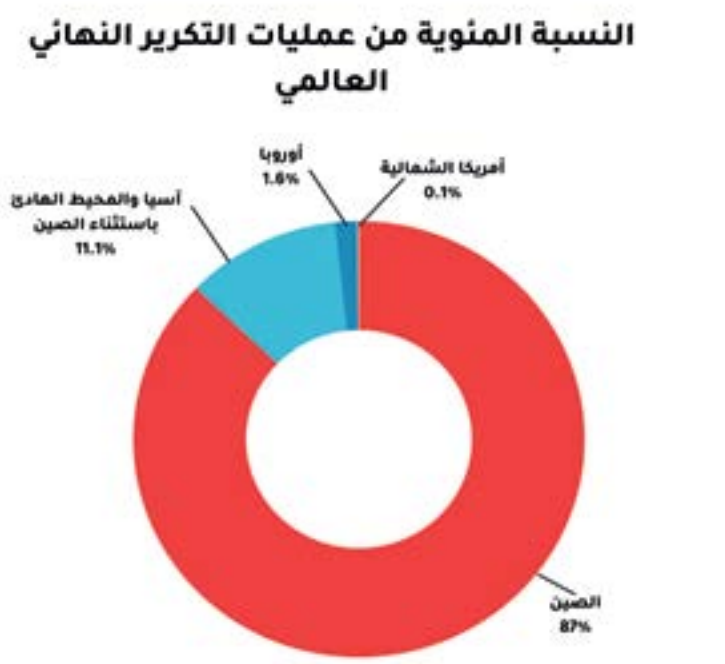

رابعاً: ماذا لو استخدمت الصين سلاحها المرعب؟

سجل العام 2010 أول ظهور واسع النطاق للأهمية الهائلة للعناصر النادرة في الإطار الجيوسياسي والاقتصادي في آن معاً، وذلك عندما قيدت الصين صادراتها من المعادن النادرة المكررة إلى اليابان إثر خلاف بين البلدين «بدا بوصفه خلافاً بسيطاً حين اعتقلت السلطات اليابانية صياداً صينياً بتهمة اختراق المياه الإقليمية لها، ولكنه في العمق خلاف أعمق كما هو معروف».

في ذلك الوقت كانت اليابان تعتمد بنسبة 90% من وارداتها من العناصر النادرة المكررة على الصين، وأدى تقييد الصين لصادراتها إلى أزمة ضخمة في عدد كبير من القطاعات في اليابان، على رأسها صناعة السيارات والإلكترونيات والتكنولوجيا العالية.

لم يتوقف الأمر عند حدود اليابان، بل امتد إلى ما يشبه أزمة عالمية؛ حيث تضاعفت أسعار بعض العناصر النادرة في غضون أسابيع عشر مرات، وحدث اهتزاز في الأسواق العالمية، لم يهدأ تماماً إلى أن تم حل الخلاف.

وبين التأثيرات بعيدة المدى لعملية «فرك الأذن» التي استخدمتها الصين مع اليابان في 2010، أن السيارات الفاخرة اليابانية ما تزال حتى يومنا هذا أقل كفاءة من نظيراتها الصينية في عدد من الخصائص المتعلقة بالمقاعد ومرونة حركتها ونظام التدليك ضمنها، وكذلك أنظمة التدفئة والتبريد، والسبب هو أن اليابان اعتمدت سياسة مختلفة في تصنيع سياراتها الفاخرة ابتداء من 2010، «اقتصدت» ضمنها في استخدام المغناطيسات، وخسرت ميزة تنافسية بشكل اضطراري أمام السيارات الصينية.

إذا حاولنا بحث أكثر مثال ملموس راهن، فإن الأعين ستتجه بشكل طبيعي نحو الولايات المتحدة وأوروبا. وهنا ربما يكفي القول: إن الولايات المتحدة تعتمد على وارداتها من العناصر النادرة من الصين، بنسبة تفوق 70%، ناهيك عن أنها تعتمد بنسبة 99% على الصين في استيراد العناصر الأرضية النادرة الثقيلة، مثل: الديسبروسيوم والتيربيوم.

ورغم أنه من الصعب قياس حجم الأثر الاقتصادي على الولايات المتحدة المترتب على فرضية إيقاف الصين بشكل كامل لتصدير العناصر النادرة للولايات المتحدة، إلا أنه يمكن الاستدلال بأن أكثر من 5 ترليون دولار من الصناعات الأمريكية تحتاج إلى العناصر النادرة «حوالي 20% من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة». والمؤكد أن التأثيرات ستكون أعمق بكثير وأضخم، إذا أخذنا بعين الاعتبار الهرم المالي ضمن الولايات المتحدة «والذي يعبر عن نفسه تحت بند الخدمات ضمن الناتج المحلي الإجمالي»، والذي يرى باحثون أنه مبني عبر مضاعفة وهمية للناتج الحقيقي بين 10 مرات و100 مرة...

بالنسبة لأوروبا، فالأمور أفضل بقليل من الولايات المتحدة؛ فعام 2023 جاءت 46,3% من واردات أوروبا من العناصر الأرضية النادرة من الصين. ولكن أيضاً أكثر من 99% من العناصر الأرضية النادرة الثقيلة من الصين، مثل: الديسبروسيوم والتيربيوم.

خلاصة أولية

باختصار، يمكن القول: إن امتلاك الصين لـ«34% من احتياطي العناصر الأرضية النادرة، و69% من تعدينها، و87% من تكريرها النهائي، وأكثر من 99% من تكرير العناصر الأرضية النادرة الثقيلة» هو بمثابة امتلاك حصري للسلاح النووي بنسخته المعاصرة، مع فارق أن شيفرة امتلاك هذا السلاح اليوم ليست سرية كما كان الأمر مع النووي التقليدي، هي شيفرة مفتوحة ومعروفة، ولكن تطبيقها هو الموضوع الصعب، لأنها تحتاج استثمارات هائلة وسنوات وبالأحرى عقود من العمل المتواصل...

خامساً: كندا وغرينلاند والقطب الشمالي والانكفاء الأمريكي؟

رغم أن الاحتياطيات المؤكدة في كل من كندا وغرينلاند «التابعة للدنمارك»، ليست احتياطيات ضخمة «بالمجموع لا تزيد عن 1,5% من الاحتياطيات العالمية»، لكن هذه النسبة «حوالي 1,5 –2 مليون طن متري»، هي نسبة معتبرة في ظل التنافس الحاد والاعتمادية الهائلة التي تحاول واشنطن الإفلات منها. إضافة إلى أن هنالك بعض علماء الجيولوجيا يعتقدون بأن الاحتياطيات في عمق القطب الشمالي يمكن أن تكون أكبر من التقديرات الحالية.

هذه المعطيات والمؤشرات، ربما تفسر تصريحات ترامب حول الاستيلاء على غرينلاند وكندا، بل وربما تفسر أيضاً انضمام فنلندا «2023» والسويد «2024» إلى الناتو.

سادساً: الميزات المطلقة هامش سوري!

يعتبر استثمار الصين في العناصر الأرضية النادرة، مثالاً نموذجياً على مفهوم الميزات المطلقة في الاقتصاد وأهميتها الكبرى مقارنة بالميزات النسبية، ولتوضيح الأمر، نعرف كلاً من المفهومين بشكل مختصر.

الميزات النسبية: هي تلك الميزات التي تمتلكها الدولة المعنية، وتمتلكها دول أخرى عديدة في العالم، ما يجعل تحديد سعرها محكوماً بالعرض والطلب العالميين. مثلاً: النفط، الغاز، القطن، القمح، الذرة، إلخ. امتلاك دولة من الدول لأي من هذه الميزات هو بلا شك أمر جيد، ويمكنه أن يدعم اقتصادها عبر الاكتفاء المحلي والتصدير الخارجي، ولكن العائدية الاقتصادية من هذه الميزات تبقى متدنية نسبياً ومحكومة بتقلبات العرض والطلب في الأسواق العالمية، خاصة وأن الميزات النسبية هي في معظم الأحوال مواد خام أو نصف مصنعة، وبالتالي فهي تحوي قيماً مضافة ضئيلة نسبياً.

الميزات المطلقة: هي تلك الميزات التي يمتلكها بلد من البلدان بشكل شبه احتكاري، ويستطيع لهذا السبب أن يتحكم بالمعروض العالمي منها، وبالتالي بأسعارها، ما يرفع من عائديتها بشكل كبير جداً. بهذا المعنى فإن العناصر الأرضية النادرة هي ميزة مطلقة لدى الصين لأنها تمتلك 34% من احتياطياتها العالمية، ولكنها لم تقف عند هذا الحد، بل استثمرت في هذه الميزة عبر تعدينها «بنسبة 69% من التعدين العالمي لها»، وبتكريرها النهائي «بنسبة تصل إلى 87% من العالمي»، وبالتكرير النهائي للعناصر الأرضية النادرة الثقيلة الأكثر ندرة «بنسبة تزيد عن 99% من العالمي».

باستناد الصين إلى الميزات المطلقة في اقتصادها، واستثمارها للحد الأقصى، أصبحت الصين التي نعرفها اليوم ويعرفها العالم أجمع. ولننظر إلى البرازيل مثلاً، التي تمتلك تقريباً نصف ما تمتلكه الصين من احتياطي عالمي «حوالي 16,2%» ولكنها مع ذلك لا تسهم إلا بنسبة 0,005% من التعدين العالمي لهذه العناصر، و0% من التكرير النهائي.

في سورية، توجد عشرات وربما مئات الميزات المطلقة التي حبتنا إياها الطبيعة، «نباتات طبية، حجر البازلت، الحجر الأبيض الحلبي، غنم العواس، الوردة الشامية...إلخ» والتي يمكن لنا الاستثمار بها ورفع عائديتها والقيم المضافة المشكلة منها إلى قيم كبيرة جداً، وابتداءً باستثمارات صغيرة ومتوسطة... وإذا أردنا بالفعل النهوض ببلادنا، فالاعتماد على الميزات المطلقة كعمود فقري لإعادة الإعمار وللنموذج الاقتصادي الجديد، هو أمر لا مفر منه ولا بديل عنه...

في سورية توجد عشرات وربما مئات الميزات المطلقة التي حبتنا إياها الطبيعة والتي يمكن لنا الاستثمار بها ورفع عائديتها والقيم المضافة المشكلة منها إلى قيم كبيرة جداً

بريد سلمية؛ رسائل من ألم المفاصل مطلع كل شهر!

صدر مرسوم يقضي بصرف منحة مالية، سبقت قدوم عيد الأضحى المبارك، عسى تعين المواطن السوري، الذي أنهكه اقتصاده المتأرجح بين هنا وهناك، كي يعيد بأبسط المقومات التي بين يديه.

■ أنس عبيدو

فلماذا إذاً يجب على هذا المواطن، أن يدفع ثمن هذه العيدية من صحته؟

منذ سقوط سلطة الأسد، لم يكتب لهذه البلاد بعد أن تنعم بنعمة «الانتهاء من الطوابير»، ولا يختلف الأمر كثيراً عمّا يحدث أمام بريد سلمية، تلك المدينة التي تقع في شرق حماه، والذي يعتمد سكانها بغالبيتهم- خاصة بعد قلة الأمطار لهذا الموسم- على المدخول الوظيفي، على ضآلته، ليعيلهم.

فمنذ أن عاد هذا البريد إلى العمل، كان حاله كحال المؤسسات التي عادت في فترة عدم الاستقرار، ومنذ أول دفعة وصلت إليه بعد شهور من الانقطاع، كان قد أثبت عجزه عن تلبية احتياج المواطن الستيني الذي صرف من عمره في خدمة مؤسسات الدولة، ليكون طابور قبض الرواتب أول المظاهر الفاقعة للعين في مدينة سلمية مطلع كل شهر، وقبل أن نلحق إدراك هذه المشكلة كانت هذه المنحة قد أتت لتمتزج الحشود ببعضها، فيكون للمنحة طابورها، وللرواتب ذات الحصة من الطوابير، فيما حصيلته مشكلتين على طابور واحد، فما السبب؟

بتواصلنا مع أحد المصادر الخاصة من داخل البريد، والذي كان يعمل على الأرض في إعانة الموظفين وأصحاب الحقوق من المتقاعدين، أكد لنا، أن الأسباب التي أدت إلى هذا الازدحام الخانق هو قلة الوعي الشعبي، بما أسماه مفهوم الدور، فمتقاعدوا التأمينات الاجتماعية، والحالمون بقبض رواتبهم قبل قدوم عطلة العيد، لا يعون، على حد قوله، إلى الآن أبسط مفاهيم الانتظام والاصطفاف، وأن هذا الأمر هو من الثقافة الشعبية، ليكون بنظره أحد المشاكل الرئيسية للازدحام!

لكن هل هذا ما قاله فقط؟

فعند سؤاله بالإبحار أكثر في الإمكانيات المتاحة للبريد، أكد أيضاً أن الموارد البشرية المتاحة فيه لا تكفي لتلبي احتياجات الناس! فوجود موظفتان تعملان على كوتين فقط، وبطاقة استيعابية لا تتجاوز في تلبيتها مئتي مواطن في اليوم، لا يمكن لهما تغطية مئات المتقاعدين- من داخل المدينة والريف- الذين يودون قبض منحهم ورواتبهم في عمليتين منفصلتين، بالإضافة إلى العديد من عاملي الدولة من مختلف الفئات، دون أن ننسى أن الموظفتين هناك من البشر، فنتذكر دائماً وجود هامش للخطأ البشري، والذي قد أصبح تحت الضغط أكبر من ذي قبل، فيؤخر بذلك عملية التقبيض، مفاقماً من معاناة الناس في الانتظار والتعب.

وكي لا نتوقف عند هذه المشاكل فقط، لا يغيب عن بالنا ذكر المشاكل اللوجستية التي يتعين على البريد تحملها أيضاً، والتي لم تتغير حتى حفظها المواطن عن ظهر قلب، من انقطاعات الشبكة المتواصلة «للنت والكهرباء»، وانتهاء السيولة الواصلة، وما يتبعها من توقيف للعملية، ومن ثم الاتجاه إلى حماه لجلب سيولة اضافية من هناك، فتنشط بذلك عملية التقبيض لساعات إضافية، إن تمت! وإن لم تتم، سيعاود المتقاعد قدومه في اليوم التالي، لتتكرر نفس الحلقة تماماً من الانتظار والتعب والوقوف، بما فيها من إذلال وانتقاص من الكرامة الشرية.

كل هذا وأكثر كان مصدرنا الخاص من داخل البريد قد حدثنا عنه، على أنه مشاكل اعتيادية، لا ريب فيها، أي أنها جزء من الروتين «البريدي» مطلع كل شهر، يزيد قليلاً أو ينقص!

إنما يبقى السؤال، طالما أن هذه المشاكل اعتيادية، وطالما أنها ظاهرة ومنذ شهور أمامنا، لماذا وإلى الآن لم يجد لها أحدٌ، من المعنيين تحديداً، حلاً يخفف من وطأتها؟

وهل سنبقى نعتمد على بعض الناشطين المجتمعين- الذين همّوا ليساعدوا في تنظيم الطوابير، فلولاهم قد يكون الوضع أكثر تعباً- دون أن نجد حلاً مؤسساتياً ونهائياً، لمشاكل توفر السيولة وانقطاعات الشبكة ونقص العمالة، يأخذ بعين الاعتبار راحة أصحاب الحقوق باعتبارهم مواطنين؟

المحافظات الشرقية والشمالية خارج التغطية

تعاني المحافظات الشرقية والشمالية «محافظات الحسكة والرقة ودير الزور وجزء من محافظة حلب في منطقة الإدارة الذاتية» انقطاعاً تاماً لشبكة الاتصالات الخلوية لشركتي «سيرياتيل وإم تي أن» منذ عدة أشهر وسط غياب للتصريحات الرسمية وغير الرسمية حول سبب انقطاع الاتصالات وموعد عودتها.

■ مراسل قاسيون

ويتداول الناس في تلك المحافظات بعض الأقاويل حول سبب القطع مثل الخلافات حول التشغيل مع شركة «آرسيل» التي تزود المنطقة الشرقية بشبكة الإنترنت عن طريق العراق، والتي كانت تشغل أبراج الاتصالات لشركتي سيرياتيل وإم تي أن. وتوجد أحاديث عن نزول جيل جديد من الاتصالات الخلوية التي ستسمح بالاتصالات الأرضية والخلوية عن طريق الانترنت. بالإضافة إلى روايات وأقاويل أخرى.

وقد سبب هذا الانقطاع في الاتصالات الخلوية العديد من المشاكل، وخاصة بالنسبة للموظفين الذين ارتبطت رواتبهم بتطبيق شام كاش. كما تركت مئات الآلاف من الناس بلا اتصالات مع ما يرافق هذه الحالة من تعثر أعمال الناس وتأخرها. خاصة في ظل الانتشار المحدود لشركة «آرسيل» وأسعارها العالية.

يخاف أصحاب الخطوط من فقدانهم لخطوطهم بشكل نهائي، فالشركات المشغلة تعطي مهلة محددة لإيقاف الخط. كما لا تقبل تفعيل الخطوط إلا بوجود صاحب العلاقة حصراً. وهو ما وضع المشتركين أمام خيارين صعبين: إما الاستغناء عن الخطوط الخلوية بشكل نهائي، أو السفر إلى المحافظات الأخرى مع ما يترتب على ذلك من مصاريف إضافية تزيد من أعباء الناس الشهرية والصعوبات المالية الموجودة أصلاً. فهل ستعود الاتصالات الخلوية قريباً إلى المحافظات الشرقية؟ أم سينضم هذا الملف أيضاً إلى جملة المشاكل العالقة هناك، والتي يدفع ثمنها المواطنون كما في كل مشكلة تحدث؟

يريد أبناء المحافظات الشرقية والشمالية، والتي شملتها إجراءات قطع الاتصالات الخلوية منذ عدة أشهر، حلاً سريعاً لهذه المشكلة، وإعادة الاتصالات الخلوية التي ترتبط بأعمالهم اليومية.

فهل من مجيب لهذا المطلب الحيوي الذي يهم مئات الآلاف من المشتركين في تلك المحافظات؟

أم أن المحافظات الشرقية والشمالية ستبقى خارج التغطية إلى وقت لا يعلمه سوى القائمون على سبب القطع؟

عقود الـBOO في سورية...

مع تخفيف العقوبات الاقتصادية الغربية المفروضة على سورية، دخلت البلاد مرحلة جديدة يأمل فيها السوريون إعادة بناء اقتصاد دولتهم وبنيتها التحتية. في ذروة هذا المشهد، أظهرت السلطات القائمة توجهاً واضحاً نحو جذب الاستثمارات الأجنبية كوسيلة «لإنعاش» الوضع الاقتصادي الذي عانى من الصراع والعزلة الدولية الطويلة. يرى بعض مؤيدي هذا التوجه أن هذه المرحلة فرصة حاسمة «لتذليل العقبات» أمام المستثمِرين الأجانب، الذين يُعتقد أنهم قادرون على «إخراج الزير من البير» من خلال توفير رأس المال والتكنولوجيا والخبرات اللازمة للقطاعات الرئيسية، ويراهنون على أن هذا النهج يمكن أن يسرِّع عملية التعافي ويخلق فرص عمل ويحسِّن مستوى معيشة السوريين. في الوقت ذاته، يرفع الحريصون على البلاد أصواتهم عالياً محذرين من مخاطر الاعتماد على رأس المال الأجنبي، خاصة في القطاعات الاستراتيجية، بشكلٍ يقود إلى فقدان السيطرة على الموارد الوطنية وتفاقم مشكلة الفقر في سورية.

■ احمد الرز

في ظل التوجه نحو جذب الاستثمارات الخارجية، يبرز حديث متصاعد لدى السلطة والمسؤولين الحكوميين عن نوع محدد من عقود الاستثمار، لا سيما في قطاع الطاقة الحيوي الذي يعاني من نقص حاد في الإنتاج ودمار واسع في البنية التحتية. في 26 شباط الماضي، أعلنت وزارة الكهرباء السورية «قبل دمجها لاحقاً، مع عدد آخر من الوزارات، في وزارة الطاقة» دعوتها للمستثمرين لتقديم عروضهم لاستثمار محطة طاقة كهروضوئية في منطقة وديان الربيع في ريف دمشق، معلنة أن نظام الاستثمار المعتمد هو نظام BOO.

وفي 29 أيار الفائت، وبعد توقيع مذكرة تفاهم بين الحكومة السورية وتحالف شركات طاقة يقوده رجل الأعمال السوري- القطري، محمد معتز الخياط، لتطوير مشاريع جديدة في قطاع الكهرباء السوري باستثمارات تقدر بـ7 مليارات دولار، أعلنت وزارة الخارجية السورية في بيان لها أن المشروع سينفذ أيضاً وفق نظام الاستثمار BOO إلى جانب نظام BOT، دون أن توضح الجوانب التي سيغطيها كل نظام. وتم توقيع المذكرة بحضور رسمي رفيع المستوى في قصر الشعب بدمشق، مما يعكس رهان السلطة على مثل هذه الشراكات لجذب التمويل.

BOO وBOT وأثرهما على الملكية والسيادة الاقتصادية

في نظام الشراكات بين القطاعين العام والخاص «PPP»، تبرز صيغتان رئيسيتان من العقود، هي عقود BOT وعقود BOO. يكمن التمييز الأساسي بين هاتين الصيغتين في مسألة ملكية المشروع ومآله النهائي، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على السيادة الاقتصادية للدولة والتحكم في أصولها الاستراتيجية.

في نموذج BOT Build–Operate–Transfer، والذي يُترجم حرفياً إلى «البناء – التشغيل – النقل»، يتولى المستثمر الخاص مسؤولية تشييد المشروع بالكامل. بعد إتمام مرحلة البناء، يبدأ المستثمر في تشغيل المشروع وإدارته لفترة زمنية محددة يتم الاتفاق عليها مسبقاً بين الطرفين. عادةً ما تتراوح هذه الفترة، المعروفة بفترة الامتياز، بين 10 و 30 عاماً، وقد تزيد أو تنقص بناءً على طبيعة المشروع وحجم الاستثمار ومتطلباته. خلال هذه المدة، يقوم المستثمر باسترداد التكاليف الضخمة التي تكبدها في بناء المشروع وتشغيله، بالإضافة إلى تحقيق هامش ربح.

لكن السمة المميزة والأكثر أهمية لعقود BOT هي بند «النقل» أو «Transfer». عند انتهاء المدة المتفق عليها لفترة الامتياز، يلتزم المستثمر بنقل ملكية المشروع بالكامل إلى الدولة. هذا يعني أن الأصول الاقتصادية للمشروع، سواء كانت محطة طاقة، أو طريقاً سريعاً، أو مطاراً، أو أي بنية تحتية أخرى، تعود لتصبح تحت الملكية العامة للدولة. بهذه الطريقة، يضمن نموذج BOT الحفاظ على السيادة الاقتصادية للدولة على المدى الطويل، حيث تستعيد الدولة السيطرة الكاملة على الأصول الحيوية بعد فترة محددة، مما يسمح لها بتحديد كيفية إدارتها وتشغيلها بما يخدم المصلحة العامة للمواطنين. ويُنظر إلى هذا النموذج على أنه نوع من التنازل المؤقت والمشروط، حيث تحتفظ الدولة بالحق النهائي في استرداد أصولها وتأمين التحكم الاستراتيجي فيها.

على النقيض تماماً، يأتي نموذج BOO Build–Own–Operate، أو «البناء – التملك – التشغيل». في هذا النموذج، يقوم المستثمر الخاص ببناء المشروع وتشغيله، ولكن الفرق الجوهري يكمن في كلمة «التملك» أو «Own». ففي عقود BOO، لا يلتزم المستثمر بإعادة ملكية المشروع إلى الدولة بعد فترة زمنية محددة. بل يحتفظ المستثمر بملكية المشروع بشكل دائم، ويستمر في تشغيله وإدارته لفترة غير محدودة، أو حتى يتوصل الطرفان إلى اتفاق جديد بشأن بيعه.

هذا يعني أن السيطرة على المشروع وعوائده تظل في يد القطاع الخاص، وفي كثير من الحالات تكون هذه الشركات أجنبية. يترتب على هذه الملكية الدائمة تداعيات كبيرة على السيادة الاقتصادية للدولة، فالدولة تفقد سيطرتها على أصول قد تكون حيوية واستراتيجية لبنيتها التحتية واقتصادها. ما لم تقرر الدولة شراء المشروع لاحقاً من المستثمر، وغالباً ما يتم ذلك وفق شروط مكلفة ومجحفة للدولة، مما يضعها في موقف تفاوضي ضعيف.

تُعد عقود BOO بمثابة تفريط فعلي بالملكية السيادية لمشروعات البنية التحتية الأساسية. هذه الملكية الدائمة تمنح المستثمر الخاص سيطرة كاملة على الأصول والخدمات التي يقدمها، مما يؤدي إلى احتكاره للسوق في القطاع المعني. وعندما يصبح هناك احتكار، يتمكن المستثمر من التحكم في تسعير الخدمات أو السلع التي يقدمها، وبالتالي تحميل المستهلكين أعباء مالية إضافية على المدى الطويل.

أظهرت التجارب العالمية أن الخصخصة، بما في ذلك عبر نماذج مثل BOO، لم تحقق دائماً التوقعات المرجوة منها، خاصة في البيئات التي تعاني من ضعف في المؤسسات والبنى التنظيمية والرقابية، حيث يمكن للمستثمرين الخاصين استغلال الوضع لتحقيق أقصى الأرباح دون مراعاة للمصلحة العامة.

بالنظر إلى الوضع في سورية، حيث تعاني البنية التحتية من دمار واسع النطاق والقطاعات الحيوية في أمس الحاجة إلى إعادة الإعمار، فإن التوجه نحو نموذج BOO يحمل مخاطر جسيمة. على سبيل المثال، إذا تم تطبيق هذا النموذج على قطاع الطاقة، الذي يُعد شريان الحياة للاقتصاد والمجتمع، فإن ذلك يعني التخلي عن السيطرة على أصول استراتيجية مثل محطات توليد الطاقة. وهذا التخلي الدائم عن الملكية يضع الدولة والشعب في موقف ضعف كبير، حيث يفقدان القدرة على التحكم في مستقبل هذه القطاعات الحيوية التي تؤثر بشكل مباشر على حياة المواطنين وتنميتهم الاقتصادية.

هل سمعتم بـ«تأجير المطر»؟

العالم يتراجع عن الخصخصة... وسورية تدخلها

لم تكن سورية الدولة الأولى التي تلجأ إلى عقود الخصخصة في محاولة لجذب الاستثمارات، فقد سبقتها دول عديدة تبنّت نماذج مشابهة في عقود البنية التحتية، لكن الغالبية الساحقة من تلك التجارب أظهرت آثاراً سلبية بل وانتهت إلى الفشل، ما دفع حتى العديد من الدول الغربية لتجنب الخصخصة في القطاعات الحيوية.

تعدُّ «حرب الماء» في بوليفيا عام 2000 من أشهر الأمثلة على عواقب خصخصة المرافق العامة بعقود امتياز طويلة. حيث منحت حكومة بوليفيا آنذاك امتيازاً لمدة 40 عاماً لشركة أجنبية بقيادة مجموعة Bechtel الأمريكية لإدارة مياه مدينة كوتشابامبا وسط البلاد. قامت الشركة فوراً برفع أسعار المياه بشكل حاد يفوق قدرة السكان، حتى اضطر الفقراء لدفع ما يعادل ربع دخلهم لقاء فاتورة المياه. أدى ذلك إلى اندلاع احتجاجات عارمة عُرفت بـ«تمرد تأجير المطر»، حيث كانت الشركة تراكم الأرباح عبر احتكار المياه التي كان يأتي الكثير منها من مياه الأمطار التي من المفترض أن تكون لجميع الناس. شلّت الاحتجاجات المدينة وقوبلت بقمعٍ دموي أسفر عن سقوط قتلى من المتظاهرين. وأمام الضغط الشعبي الهائل ووحدة صف الشعب البوليفي، اضطرت السلطات أخيراً إلى إلغاء عقد الخصخصة مع الشركة الأجنبية وطردها خارج البلاد، حيث استعادت المدينة إدارة مرفق المياه، وأعيدت الأسعار لوضعها السابق، بل وتمكنت الإدارة المحلية الجديدة «عبر تعاون ورقابة شعبية» من الحصول على تمويل دولي لتطوير الشبكة.

وبالمثل، يمكن الحديث عن أزمات عقود الطاقة في آسيا خلال التسعينيات، حين اعتمدت دول آسيوية صيغ الشراكة مع القطاع الخاص في مشروعات الكهرباء كجزء من إملاءات البنك الدولي. وإحدى أبرز التجارب كانت في إندونيسيا التي أبرمت عقوداً مع مستثمرين أجانب لإنشاء وتشغيل محطات كهرباء مستقلة. ولكن عند وقوع الأزمة المالية الآسيوية عام 1997، انهارت العملة المحلية. وكانت النتيجة دخول مشاريع الطاقة في نزاعات قانونية وإيقاف بعضها، ما شلّ قطاع الكهرباء وأثقل كاهل الدولة بتعويضات جسيمة للمستثمرين أو إعادة التفاوض بشروط مجحفة. آنذاك، تعلّمت إندونيسيا ودول مجاورة من تلك الأزمة ضرورة التحوّط عند إبرام عقود طويلة الأمد مع أطراف خارجية، خاصة في القطاعات السيادية، وبرز توجه لتقصير مدد الامتياز أو ربط الأسعار بالعملة المحلية لتخفيف المخاطر على السيادة المالية.

ورغم أن دول الغرب تبنّت موجة خصخصة واسعة خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، فإن كثيراً منها أعاد النظر في جدوى إبقاء مرافق حيوية بيد القطاع الخاص إلى الأبد. شهدت أوروبا خلال العقد الأخير «موجة إعادة تأميم» لعدد من الخدمات العامة بعد تجارب خصخصة فاشلة. في فرنسا تحديداً، استعادت بلدية باريس عام 2010 إدارة مياه المدينة بالكامل بعد إلغاء عقد الامتياز مع شركتي إدارة خاصتين، لتعود خدمة الماء إلى كنف شركة عامة تابعة للبلدية. وتبعت مدن أوروبية عديدة هذا النموذج في استعادة الخدمات إلى القطاع العام عبر إنهاء عقود الخصخصة الطويلة.

كذلك في بريطانيا، اضطرت الحكومة إلى إعادة تأميم سكك الحديد جزئياً بعد فشل شركة خاصة في إدارتها بشكل آمن ومستدام في مطلع الألفية، وأعادت تقييم عقود خصخصة قطاع الماء التي أدت إلى تراجع الاستثمار وارتفاع الفواتير. هذه الأمثلة من قلب الدول الرأسمالية الغربية تؤكد أن حتى الدول المحكومة أيديولوجياً بهذا النموذج تحاول اليوم تجنّبه في مرافقها الحيوية، بعد أن خبرت مساوئ ترك البنية التحتية الاستراتيجية بيد القطاع الخاص.

نحو نموذج استثماري بديل يحقق المصلحة الوطنية

النهوض بالاقتصاد السوري يتطلب رؤية استثمارية واضحة ومستدامة، تضع في مقدمة أولوياتها حماية السيادة الوطنية ومصالح الشعب السوري على المدى الطويل. أما التوجه نحو عقود BOO، وكما تثبت التجربة التاريخية للكثير من الدول التي طبقتها، يمثل أسوأ خيار يمكن لسورية أن تتخذه، لأنه يعني تخلياً نهائياً عن القطاع المستثمر، وهو أسوأ حتى من الاقتراض الخارجي.

نجاة سورية واقتصادها مرهونان بوضع خارطة استثمارية معلنة وواضحة، للسوريين قبل غيرهم، تركز بشكل أساسي على الاستفادة من الميزات المطلقة الموجودة في الاقتصاد السوري «وهي تلك الميزات التي نملكها كسوريين بشكل حصري واحتكاري تقريباً، وتتميز بأن نسب العائدية فيها عالية جداً، وتحتاج إلى رؤوس أموال صغيرة أو متوسطة، ويوجد لدينا منها مئات الميزات موزعة على المحافظات السورية المختلفة». مع الحفاظ على الميزات النسبية والاستثمار فيها.

الميزات النسبية، مثل المواد الخام كالنفط والقمح والقطن، تعتمد على توافر الموارد الطبيعية، لكنها تتعرض لمنافسة شرسة في الأسواق الدولية، ما يُبقي هوامش الربح محدودة للغاية. وقام النموذج الاقتصادي السوري بشكل أساسي على هذه الميزات، حيث ركز على تصدير المواد الخام بدلاً من تصنيعها. على النقيض، فإن الميزات المطلقة هي تلك الموارد أو المنتجات التي تنفرد بها سورية نتيجة ظروف جغرافية أو طبيعية خاصة، مثل غنم العواس والوردة الشامية وبعض المنتجات الزراعية الخاصة بسورية والنباتات الطبية النادرة والأحجار الطبيعية... وغيرها. ويمكن لهذه الموارد أن تحقق عوائد ضخمة إذا تم استغلالها بشكل صحيح، بما في ذلك إنشاء مجمعات صناعية زراعية تقلل تلاعب السوق بالأسعار، وتسمح بتعظيم القيم المضافة، وبالتالي العائدية، إلى الحدود القصوى.

بعد تحديد قطاعات الميزات المطلقة والنسبية، يظهر السؤال: من أين نأتي بالتمويل للاستثمار؟ يجب أن يكون البحث عن المصادر الداخلية هو الأولوية القصوى بما في ذلك ملكيات الفاسدين الكبار والمجرمين وتجار الحرب، الذين يجب ألا يحظوا بفرص استثمارية في سورية الجديدة، بل يجب أن تعود ملكياتهم – التي جمعوها من عذابات وآلام السوريين – للسوريين. ثم ينبغي الاستفادة من العلاقات الدبلوماسية لاستعادة أموال الفاسدين الكبار ومجرمي السلطة السابقة الموجودة في البنوك الخارجية وهي عملية صعبة بالتأكيد لكنها ليست مستحيلة.

بعد سبر المصادر الداخلية وتوظيفها وطنياً، يمكن الحديث عن التوجه نحو عقود الـBOT ضمن شروط معقولة تضمن للدولة – وبالتالي للشعب السوري – الملكية النهائية للقطاعات المستثمرة. ويجب أن تتضمن هذه العقود بنوداً واضحة حول نقل الملكية، وآليات تنظيمية قوية لضمان جودة الخدمة والتسعير العادل خلال فترة التشغيل، وحماية مصالح الدولة والناس.

تأتي المساعدات والقروض كخيار ثانوي، وربما لن يكون الشعب السوري بحاجة لها إذا أحسن تأمين مصادر الإيرادات الممكنة والمتاحة من استغلال ميزاته المطلقة والنسبية واستعادة أصول الفاسدين والمجرمين.

قروض التسليف... إنذارات وتلويحٌ بالحجز

في حين لم يستفق موظف الدولة بعد من صدمة الفصل التعسفي، لم يتردد القطاع المصرفي بإنذاره عن تأخره في سداد ما تراكم عليه من أقساط غير مسددة. وينطوي هذا الإنذار على تهديد باتخاذ إجراءات قانونية لن تقف عند إمكانية الحجز على الممتلكات.

■ فرح شرف

فيما يثير توقيت هذه الإنذارات تساؤلات حول الاستحقاقات القانونية والأخلاقية الواقعة على عاتق الحكومة، ومدى قابليتها واستعدادها للتعامل معها، وعلاج، الأزمات المعيشية المتفاقمة، بشكل يضمن حماية الفئات الأكثر ضعفاً وتضرراً.

أزمة مركبة

كانت آلية «الاقتطاع» المتمثلة في خصم القسط مباشرة من راتب الموظف شهرياً فعالة سابقاً، وتضمن للبنوك استمرارية السداد وتقلل من مخاطر التعثر. إلا أن هذه الآلية تم إلغاؤها تلقائياً عند فقدان الوظيفة، مما خلق تحديات جسيمة، وجعل المُقترض، العاطل عن العمل الآن قسرياً، في حيرة وضيق أمام التزاماته المالية، فقد أضحى بدون دخل ثابت يغطيها.

تتفاقم الأزمة عند الأخذ في الاعتبار طبيعة الضمانات المقدمة للحصول على القروض. فقد لجأ العديد من الموظفين إلى الضمانات الشخصية، ما يُعرف «بالكفيل»، أو إلى ضمانات عينية مثل رهن عقار أو سيارة. حيث يحق للبنك بموجب التعهدات المبرمة المطالبة بهذه الضمانات في حال التخلف عن السداد. ما يعني أن الموظف الفاقد لوظيفته لا يواجه العبء المادي فقط، بل يواجه أيضاً خطر فقدان ممتلكاته أو تعرض الكفيل لمسؤولية مالية، ما يزيد من الضغط النفسي والاقتصادي على الأفراد المتضررين.

سداد... وإلاّ

تفرض طبيعة عمل المصارف، كمؤسسات تدير عملياتها وفقاً لمنطق الربح، صعوبة في اتخاذ قرارات «إنسانية» تُجَنب المقترض كارثة حتمية.

فالمصرف يعمل بمنطق الربح والمخاطر المحسوبة، ومطالبته بالسداد، حتى من المفصولين تعسفياً، هو تجسيد للمنطق الذي يرى في الموظف المفصول «مخاطرة» تحققت ويستوجب إدارتها وتسويتها.

فالقروض البنكية المصممة ضمن عقود تلزم المقترض بالسداد وفق جدول زمني محدد لا تراعي تغير الظروف المهنية، بما فيها فقدان الوظيفة. وفي ظل غياب قرارات أو توجيهات حكومية تعالج هذه الحالة الاستثنائية التي تسببت بها، أو تقدم حلولاً بديلة، سيلجأ البنك إلى اتخاذ إجراءات قانونية للمطالبة بقيمة القرض وما يترتب عليه من فوائد.

ضحية التحولات الاقتصادية السياسية

يقف الموظف الذي طاله الفصل التعسفي في مواجهة كيانات اقتصادية لا تعبأ بالواقع الإنساني، وهو يمثل الواقع المعيشي الصعب بكل تعقيداته ومعاناته. فقد وجد نفسه في حالة من الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية، لا تنتهي فيها التزاماته الأسرية والمعيشية بتوقف مصدر رزقه، بل وجدها تتضاعف بضغط من البنوك.

إن التداعيات القانونية المحتملة من حجز على الأصول، بما فيها رواتب مستقبلية إن وجدت، أو مطالبة الكفلاء بالسداد شخصياً، بالإضافة إلى إدراج اسم المقترض في لوائح المتخلّفين، لا تشكل عقوبات مالية فقط، بل تتحول إلى عقبات تحرمه من فرص التعافي المادي، وقد تشمل قيوداً تصل إلى حد المنع من السفر، ما يحوله إلى رهينة موقف وقرار، اقتصادي وسياسي رسمي، خارج عن إرادته.

الحكومة بين النوايا والضرورة

إذا لم تكن لدى الحكومة النية أو القدرة على إعادة الموظفين إلى دوائرهم وأعمالهم، وكذا تسديد مستحقاتهم منذ ستة أشهر، فلا بد لها في ظل الوضع الراهن من أن تأخذ دورها في خلق توليفة توجهات وقرارات جديدة، وتبنّي رؤية شاملة تضع «العدالة الاجتماعية» في صلب قراراتها، وتفرض هذه التوجهات على القطاع المصرفي.

ومن جملة ما يمكن للحكومة فعله بهذا الشأن، بالحد الأدنى، هو إلزام البنوك بإعادة جدولة قروض المفصولين تعسفياً من عملهم وتجميد الفوائد، مع إمكانية تمديد مدة السداد بناء على الظروف الفردية لكل حالة.

منحة عيد الأضحى... مبادرة عاجزة عن ملامسة عمق الأزمة

صدر المرسوم رقم 68 لعام 2025، والذي يقضي بصرف منحة مالية بمناسبة عيد الأضحى المبارك، للعاملين في الدولة والمتقاعدين. ووفق نص المرسوم، فإن المنحة تبلغ 500 ألف ليرة سورية للعاملين من المدنيين والعسكريين، و300 ألف ليرة للمتقاعدين، وتُصرف لمرة واحدة فقط، دون أي اقتطاعات أو ضرائب، وتشمل العاملين الدائمين والمؤقتين حتى العاملين بالأجر اليومي.

ورغم أن هذه المنحة تأتي في توقيت احتفالي يفترض أن يحمل الطمأنينة والفرح، إلا أن ردود الفعل التي أعقبت صدورها أظهرت أن الشارع السوري لم يتلقاها بالرضا الكامل، بل رأى فيها كثيرون مجرد «حل مؤقت» لا يرقى إلى مستوى الأزمة الاقتصادية الخانقة التي يعاني منها أصحاب الدخل المحدود، وخصوصاً المتقاعدين.

المنحة بين التقدير الشعبي والخذلان الواقعي

قد يبدو مبلغ 500 ألف ليرة رقماً مقبولاً على الورق، لكنه في الواقع لا يوازي أكثر من بضعة أيام من الإنفاق الضروري، بالنظر إلى الارتفاع الجنوني في الأسعار وتدهور القدرة الشرائية لليرة السورية. أما مبلغ 300 ألف ليرة للمتقاعدين، فيبدو وكأنه تمييز غير مبرر، يُكرّس الفجوة بين فئتين تعانيان أصلًا من ضعف الدخل وانعدام الأمان المعيشي.

وهنا يتساءل المتقاعدون بمرارة: هل تُقاس الاحتياجات حسب النشاط الوظيفي؟ وهل الشيخوخة التي تتطلب علاجاً دائماً ورعاية صحية مستمرة أقل أهمية من دخل موظف ما زال في كامل عطائه؟

المتقاعدون... فئة منسية في سياسات الدعم

يعاني المتقاعد السوري من ظروف قاسية تتفاقم يوماً بعد يوم. فمعاشه الشهري غالباً ما لا يتجاوز مئات الآلاف القليلة من الليرات، وهو مبلغ لا يكفي حتى لتغطية تكاليف الأدوية الشهرية، ناهيك عن الغذاء أو المسكن أو متطلبات الحياة اليومية. هؤلاء خدموا الدولة عشرات السنين، واليوم يجدون أنفسهم في خريف العمر بلا حماية اجتماعية كافية، ولا عناية صحية مدعومة، ويشعرون بأنهم باتوا عبئاً بدل أن يُنظر إليهم كجزء أصيل من المجتمع.

الموظفون القائمون على رأس عملهم... منحة أم تأجيل للوعود؟

من جهة أخرى، تساءل موظفون كُثر عن مصير الوعود بزيادة الأجور، والتي طالما تم تداولها في الإعلام وعلى ألسنة المسؤولين. هل تأتي هذه المنحة لتسويف تلك الوعود، أم إنها تمهيد لإلغائها نهائياً؟

فالعامل الذي يتقاضى أجراً «هزيلاً» بالكاد يكفيه بضعة أيام، يحتاج إلى حلول جذرية، لا مجرد «مكافآت موسمية» أشبه «بمسكنات وقتية» لا تغير شيئاً من الواقع المرير.

المنحة معفاة من الضرائب... ولكن إلى متى التجميل؟

أشار المرسوم إلى أن المنحة معفاة من الضرائب والاقتطاعات، في محاولة لتقديمها «كهدية صافية». لكنّ ذلك لا يغير شيئاً من حقيقة أن هذه المنحة لا تمثل أكثر من إبرة تخدير في جسد يئن من أزمات متعددة، اقتصادية واجتماعية ونفسية.

فالمواطن السوري، سواء كان موظفاً أو متقاعداً، يحتاج إلى إصلاح بنيوي حقيقي لواقع الأجور، وإعادة نظر شاملة في أولويات الدعم والحماية الاجتماعية.

المنحة خطوة بلا أثر ملموس

في ضوء كل ما سبق، يمكن القول إن منحة عيد الأضحى تمثل خطوة رمزية، قد تحمل بعض الارتياح المؤقت، لكنها لا تمت بصلة إلى معالجة حقيقية لمعاناة أصحاب الدخل المحدود.

فالمطلوب اليوم هو أبعد من المنح الموسمية:

رفع الأجور بما يتناسب مع تكاليف المعيشة.

توسيع شبكة الحماية الاجتماعية.

ضمان كرامة العيش للمتقاعدين والموظفين على حد سواء.

إن من يضحي بعمره في خدمة الدولة، لا يستحق من الدولة منحة فقط، بل احتراماً دائماً وعيشاً كريماً.

الردّ الروسي «النووي» على أوكرانيا والغربيين

شنّت القوات الأوكرانية في الأول من شهر حزيران الجاري هجوماً واسعاً على المطارات العسكرية الروسية في عموم البلاد، باستخدام «درونات» حربية، مستهدفةً بالدرجة الأولى القاذفات الاستراتيجية من طراز TU-95، التي تعد جزءاً رئيسياً من الثالوث النووي الروسي.. ورافق الهجوم تضخيم سياسي وإعلامي له مع صور توثّق عدداً من الضربات، لكن ما مدى تأثير هذا الهجوم على روسيا وعلى مجرى الحرب في الحقيقة؟ وهل كان الرد الروسي ضمن «المستوى المتوقع» و«المتناسب»؟

■ يزن بوظو

إن التعاطي مع مجريات الصراع الدولي الجاري عموماً، وتحليله بأحداثه المختلفة– المترابطة، يتطلب قدراً كبيراً من الصبر والهدوء، دون الوقوع بفخ التهويلات السياسية والإعلامية العاطفية.

تأثير الهجوم الأوكراني

لم يكن الهجوم الأوكراني المذكور خارج سياق المعركة وطبيعتها وتوقعاتها عموماً، لكنّه يشكل بالمعنى الملموس تصعيداً كبيراً، يفوق بكثير ما جرى في هجوم كورسك أواسط العام الماضي، وإن كان الهجوم على نقاط حساسة وأهداف عالية القيمة باستخدام المسيرات ليس جديداً، فقد سبقه هجوم على الكرملين في بداية العام الماضي، يظل الهجوم الجديد أشد وأعنف، وخصوصاً كونه استهداف لركن من أركان الثالوث النووي الروسي، هذا فضلاً عن الأضرار الكبيرة التي نجحت الطائرات الأوكرانية في إحداثها. لكن الهجوم مع ذلك يبدو متسقاً مع التصعيد المتواصل والمحاولات الأوكرانية– الغربية باستفزاز موسكو، وجرّها لتصعيد واسع يجعل من الحرب الجارية أعمق وأوسع وأكثر تعقيداً، وهو ما سنأتي على ذكره بعد قليل.

قدّم الهجوم الأخير مثالاً جديداً على الطابع الجديد من معادلات الحروب المعاصرة: استخدام «درونات» لتدمير «قاذفات استراتيجية»، وهي معادلة غير متكافئة إطلاقاً. رغم ذلك، فإن جميع المحللين بمن فيهم أكثر الكارهين لموسكو، يدركون ويقرّون، أن باستطاعة أي «فصيل» عسكري تنفيذ مثل هكذا هجوم في أي مكان كان.. جلّ ما في الأمر هو مدى «الجرأة» للقيام بذلك، وجرأة كييف وحلفائها الغربيين تأتي بالضبط من محاولات «الهروب للأمام» للسبب السابق ذكره: جرّ روسيا لحرب أوسع.

أخيراً، ووفق آخر الإحصاءات المتفق عليها، دمر الهجوم قرابة 12 طائرة من الطراز المذكور، أو ما نسبته قرابة 10% من مخزون روسيا من هذا الطراز، وهي نسبة غير قليلة بالتأكيد، ومع أن الطائرات الاستراتيجية ليست معدة لحرب مثل حرب أوكرانيا، إلا أن الهجوم عليها كان يستهدف إلحاق الضرر بقدرات روسيا الاستراتيجية وعموم ثالوثها النووي، وربما كان يستهدف أيضاً تغيير إحداثيات «الردع النووي الروسي» لكن ذلك لم يحصل!

بالرغم من أن الضرر كبير إلا أن الاستهداف شأنه شأن أي اعتداء خارجي من هذا الشكل يخلق حالة من الوحدة الداخلية، ويزيد من إحساس المواطنين بخطورة المعركة الدائرة.

أهداف الهجوم

إن الهدف الأساسي العام والثابت لأوكرانيا والغربيين، هو عدم إنهاء الحرب، وبالتالي عدم الاعتراف بالهزيمة وما يتبعها من تداعيات، أما في توقيت الهجوم فإن أهدافه الرئيسية:

أولاً: محاولات أوكرانية– غربية لنسف مسار مفاوضات السلام في إسطنبول، والتي باستكمالها يعني عملياً إنهاء الحرب وإعلان المنتصر والمهزوم... وإذا ما تحقق هذا الهدف من الهجوم الآن، فإنه تحقق بشكل «مؤقت»، شأنه بذلك شأن المحاولات السابقة التي لم تفضِ في نهاية المطاف إلا إلى بدء هذه المفاوضات بعينها.

ثانياً: محاولات استفزاز وجرّ روسيا للتصعيد عسكرياً، وهو مرتبط بالهدف الذي يلي.

ثالثاً: الإبقاء على الولايات المتحدة منخرطة في الملف الأوكراني بالضد من مساعي ترامب لحله أو الانسحاب منه.

إن الهدفان الثاني والثالث مرتبطان ويكملان بعضهما بعض بعلاقة نسبية، فمحاولات جرّ موسكو لتصعيد عسكري ضمن التوازنات الحالية والوجود الأمريكي في الملف، يجبر الأخيرة على الردّ على مثل هكذا تصعيد، وبالتالي توسيع الحرب الأمريكية – الأوروبية المشتركة على روسيا، بما يرفع من طموحات إمكانية تغيير النتيجة الحالية لها، والعكس بالعكس، فإبقاء الولايات المتحدة «غارقة» بالملف الأوكراني، وعرقلة مساعي ترامب بالخروج منه، بالتالي توريطها أكثر، يهدف لتضييق إمكانية مناورات موسكو تجاه خيار واحد هو: التصعيد العسكري.

ما نقوله هنا لا يعني أن الهجوم الأوكراني تمّ دون موافقة أمريكية بالضرورة، بل إن الموافقة الأمريكية إن كانت موجودة، فهي تأتي نتيجة لانخراطها العميق والعضوي المسبق أساساً بالحرب الأوكرانية، وهو بذلك لا يعكس بالضرورة الجانب الذاتي للإدارة الأمريكية الحالية: الخروج من الملف و«إنهاء الحرب خلال يوم واحد».

الاستفزازات الغربية المتصاعدة تمثل بالضبط «ردود الفعل» على كل تقدم ومن المرجح أن ترتفع «شراسة وجنون» الغربيين أكثر فأكثر وصولاً إلى منعطف الانهيار

الردّ الروسي

تدرك موسكو ما هو أوسع وأعمق من التحليل المذكور هنا بطبيعة الحال وبمعلومات استخباراتية فعلية، وعليه فإن مناوراتها وردها ينطلق من هذه المعادلات وتعقيدها، ليرى البعض أن الاتصال الهاتفي الذي جرى بين بوتين وترامب بعد الهجوم، يمثل نوعاً ما من جس النبض وتبادل الرسائل في هذا الإطار، أفضت بالنتيجة لتحييد إدارة ترامب «كإدارة فقط» عن مسؤولية الهجوم، وتأكيد هذه الأخيرة لحقّ موسكو بالردّ على التهوّر الأوكراني.

أما الردّ الروسي بدوره، وخلافاً لكل أحلام وتوقعات «الحربيين» أو «المدفوعين بعواطفهم» بأنها قد تستهدف القواعد الأمريكية داخل الولايات المتحدة أو في أوروبا، فضلاً عن مبالغات التوقع باستخدام «النووي» وفقاً للعقيدة العسكرية الروسية، وقف– حتى الآن– عند حدود ضرب أجزاء واسعة من أوكرانيا وعلى رأسها كييف، في السادس من الشهر الجاري، بمئات المسيرات والصواريخ، مستهدفة بذلك «أجزاءً» من البنية التحتية الأوكرانية للطاقة.

إن هذا الرد، وضمن هذه الحدود، لا يعادل الهجوم الأوكراني بأي حال من الأحوال بكل تأكيد، بيد أنه وبالاستناد إلى مجريات الحرب سابقاً، لم ينته أيضاً، ويمكن أن يكون ما شهدته كييف في 6 حزيران مرحلة أولى من رد شامل.

بعد هجوم القوات الأوكرانية على «كورسك» الروسية في العام الماضي، بدأ العديد من المحللين بالتوقع باحتمال استخدام موسكو للسلاح النووي على كورسك نفسها، وهو ما لم يحصل بالشكل «التقليدي» إلا أن نتيجة هذا الهجوم «النووي» المفترض قد جرت بالفعل: بتحرير كورسك تماماً بعد وقت، بل والسيطرة على رقعة جديدة واسعة من الأراضي الأوكرانية شرقاً، وصولاً لإنشاء المنطقة العازلة قرب مقاطعة سومي.

والآن نشهد التكتيك نفسه، إن الهجوم الأوكراني الأخير لم يغيّر من واقع الميدان ونتائجه العسكرية والسياسية شيئاً. وعدم الانجراف للاستفزاز الغربي بالتصعيد– كما السابق– والاستمرار بالتقدم تدريجياً وبالنقاط بشكل ثابت وإن كان بطيئاً، مع تفكيك عقدة الانخراط الأمريكي في الحرب ضمن «عملية جراحية معقدة» أو على الأقل رفع التناقضات الأمريكية– الأوروبية، لن يكون أثره الأخير كما تهدف موسكو، سوى أثر «السلاح النووي» نفسه: تفكيك الوحدة الغربية، وإضعافهم، وصولاً لانهيارهم.

والحقيقة، إن إمكانيات تحقيق هذا الهدف ترتفع كل يوم، بل إن الاستفزازات الغربية المتصاعدة تمثل بالضبط «ردود الفعل» على كل تقدم بهذا الاتجاه، ومن المرجح أن ترتفع «شراسة وجنون» الغربيين أكثر فأكثر، وصولاً إلى منعطف الانهيار، وعليه، فإن قوة الأطراف المقابلة– روسيا أولها– تكمن بالضبط بمدى قدرتهم على الصبر، وضبط النفس، وتحمّل الضربات الخاطفة كالتي جرت وتجري دون تغيير مسار الاتجاه العام والأهم منه: وتيرته.

أفكار متقاطعة

مما بقي في الذاكرة من الحكايات: أن أحد الخلفاء أرسل موفدين منه إلى الأمصار لاستطلاع أحوال الرعية. وكان نصيب اثنين منهم أن تكون وجهتهما ولاية واحدة. وبعد عودتهما، استقبلهما الخليفة كلاً على حدة ليسمع إفاداتهما.

■ رمزي السالم

قال الأول: كل شيء على ما يرام يا أمير المؤمنين، العبادات قائمة على قدم وساق، والخير وفير.

رد الخليفة: صدقت!

قال الثاني: يا أمير المؤمنين، لم أرَ إلا الفسق والفجور وعظائم الأمور، والعياذ بالله.

رد الخليفة: صدقت!

استغرب الوزير من ردود الخليفة، وقال: يا مولاي، قلتَ للأول «صدقت»، وقلتَ للثاني «صدقت»، رغم ما في كلاميهما من اختلاف بيِّن؟

أجاب الخليفة: يا وزير، كلٌ يجد ما يبحث عنه. أما صاحب البصيرة، فينبغي أن يرى هذا وذاك معاً.

يصرّ الفقه السياسي–الثقافي المتلبرل، ومن خلفه ببغاوات «الترينـد» وملثمّو وسائل التواصل الاجتماعي من حسابات لقيطة مجهولة النسب، على نشر وإبراز كل ما يزيد من الشحن الطائفي والمناطقي في البلاد، وكأنه لا وجود على هذه الأرض ولا في تاريخها وثقافتها إلا لهذا التنابذ، وهذا القرف الذي تعجّ به الميديا الرقمية.

لا يتورع هؤلاء حتى عن نشر وترويج ما تتفوه به ألسنة خصومهم الطائفيين المفترضين، لتبرير تموضعهم على الضفة الأخرى من المستنقع.

هذا النوع من الدعاية والتحريض – سواء أكان من صناعة مختبرات استخباراتية، أم نتيجة سذاجة وانسياق مع ما هو سائد ومهيمن – هو سعيٌ إلى تطبيع هذه الظاهرة الوافدة، وتوطينها، وفرضها كخطاب وحيد «يناسب المرحلة...» كذا!!

في مواجهة هذا الخواء، لا بدّ أن يبحث عقلاء سوريا عمّن يشبههم، وأن ينظموا صفوفهم. لا بدّ من مبادرات على الأرض، من أجل تنظيف الجسد السوري من سمّ الطائفية والتعفن السياسي... فالفراغ هو المجال الذي تنتعش فيه كل تشوهات العقل.

من يغني في الطاحون

في الموروث الشعبي الشامي يُقال: «شو عم نغني بالطاحون؟» وتُقال لمن يسألك عن شيء بعد شرح مستفيض، أو لمن لا يهتم بما تقول. يوم أمس، حاول أحد الأصدقاء أن يقنعني بألا «أغني في الطاحون»، قاصداً الخطاب الذي يرفض السائد والمهيمن، ناصحاً إياي: «لا تعذب حالك، ما حدا راح يسمعك.»

هذا بالضبط ما تريده قوى الخراب، وهذا ما يسعون إليه: فرض اليأس والاستسلام أمام جبروت الواقع، وما يبدو على السطح من مظاهر، «فلا جدوى من الرفض».

لكن ليست هذه المرة الأولى في التاريخ التي تحدث فيها زلازل جيوسياسية، ويتراكم فيها كل هذا الحطام الروحي والمادي، والفوضى، والضياع، وسورية ليست البلد الأول والأخير مع الأسف.

مثل هذه المحطات – رغم كل قبحها – بدايات لمرحلة جديدة يُجرى فيها الفرز بين من يثق بحركة التاريخ، ومن لا يفعل، بين القادر على ابتكار الحلول، وبين المهزوم والمستسلم. هنا يُفرز من يمتلك قوة الإرادة، ومن «يغرق في فنجان مي».

مرحلة جديدة يُجرى فيها الفرز بين من يثق بحركة التاريخ ومن لا يفعل بين القادر على ابتكار الحلول وبين المهزوم والمستسلم

فدوى محمود

فدوى محمود: الاسم الذي لا تأتي على ذكره قنوات الدجل الطائفي، ويتجاهله «الثوار الطارئون»، وتريندات توجيه الرأي العام، إلا ما ندر.

هي النموذج الذي يكشّف مأساة سورية والسوريين: «العلوية» التي تعتقل على يد أخيها ضابط الأمن، وهي زوجة طبيب قضى عمره بين الملاحقة والتخفي والاعتقال، حتى اعتُقل مجدداً في دمشق عام 2012، بينما كان يسعى إلى إيجاد مخرج آمن للأزمة، لتجنّب ما حدث ويحدث للبلاد. فدوى محمود هي أيضاً أمّ لمغيّب آخر: ماهر طحان. تكتب ضمن دعوة لوقفة تضامنية مع ضحايا الاختفاء القسري: «بدي اعرف وين ابني، رفيقتي، زوجي، بنتي، رفيقي، قبل ما أموت. ما بدنا نورّث هالقضية لأولادنا، بدنا نورّث وطن حر، عادل، معافى. كونوا معنا – 9 حزيران 2025».

هذا الإصرار، بعد كل هذه المعاناة والألم الذي لا تقوى الجبال على حمله، من قِبل مَن يقبضون على الجمر – دون أية مساومة أو مهادنة على المبادئ – هو ما يميز الثائر الحقيقي.

النزعة الإنسانية المقترنة بوعي عميق، هي سمة هذا النموذج الذي يرفض تحويل أنبل قضية إلى مجال للمتاجرة أو الارتزاق السياسي عبر التمويل المشبوه.

هذا الثبات هو النموذج الذي ينبغي أن يتصدّر المشهد، وأن يتحوّل إلى مدرسة للأجيال القادمة، تلك التي يقع على عاتقها بناء سورية الجديدة، لا نموذج الطائفية، «والزعرنة»، والادعاء الثوري.

هذا النموذج هو أحد رهانات السوريين للخروج من عنق الزجاجة، إلى جانب «الأكاديمية الشعبية» في الحي، والقرية، والشارع، والجامعة، ومواقع العمل، بما فيها من طاقات كامنة، وقيم قائمة على روح الجماعة، والإحساس بالآخر، والشعور بالمسؤولية تجاه البلاد وناسها وثرواتها. من يعتمد على هذا النموذج، ويجيد التحدث بلغته، لن يشعر يوماً أنه «يغني في الطاحون» وسيردد التاريخ صدى صوته.

أما الذين يبقون أسرى تريندات العالم الافتراضي، ووقائع اللحظة، ودجل النخب التي ظهرت على مزبلة الأزمة، وثوار الصدفة، وينتظر جهة ما أن تحل الأزمة عوضاً عنه، فمن الطبيعي أن يشعر بالخيبة، ويفقد الأمل.

تتمنى لكم قاسيون أطيب الأمنيات بمناسبة حلول عيد الأضحى المبارك، وبهذه المناسبة يحتجب ظهور العدد الورقي 1230، ليعود في الأسبوع القادم في موعده، ويقوم العدد الالكتروني الخاص بملء هذا الفراغ.